Jordan
PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIO

كلمـــــة

الدكتور مروان المعشر
وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

أمـــــام

الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة
للأمم المتحدة

نيويورك ١٥ أيلول ٢٠٠٢

السيد الرئيس،

اود بداية أن اتقدم منكم ومن بلدكم الصديق، جمهورية التشيك، بأحر التهاني على إنتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. إن ما عرف عنكم من حكمة وبراعة دبلوماسية سيساهمان في وصولنا للغايات النبيلة التي نتطلع جميعاً إلى تحقيقها، والتي تحقق المنفعة لدولنا وشعوبنا. كما وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر سلفكم، معالي الدكتور هانغ سينغ سوو، على إدارته المميزه لاعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

انضم إلى الأمم المتحدة عضوان جديدان هما : تيمور الشرقية والاتحاد السويسري. ومع التباين الواضح في وضعي البلدين، إلا أنهما سيثريان نسيج الأمم المتحدة كلاً منهما بخصوصيته. فالأردن يرحب بهما ويهنئهما آملاً لهما كل الخير.

السيد الرئيس،

يتصادف موعد انعقاد هذه الدورة مع الذكرى السنوية الاولى للهجوم الإرهابي البشع الذي استهدف مدينة نيويورك، بالإضافة إلى مدينة واشنطن وولاية بنسلفانيا. وإنني اذ اكرر ادانة الاردن لهذا العمل الإرهابي لأجدد التعبير عن اعمق مشاعر المواساة لذوي الآف الضحايا الابرياء الذين سقطوا جراء ذلك العمل الإجرامي الجبان الذي تعرضت له المدينة والدولة اللتان تحتضنان منظمتنا. إن شمول قائمة الضحايا اشخاصا من مختلف الجنسيات، والاعراق ، والاديان ، والثقافات لهو أكبر دليل على أن الإرهاب الأعمى لا

يُفرق بين ابناء عرق، او أمةٍ، او اتباع ديانة، او ثقافة وأخرى.غير ان رد المجتمع الدولي، وتعامله السريع والحاسم كان في مستوى التحدي. ومثلت الامم المتحدة الاداة المناسبة لتحركنا الجماعي عندما توفرت الارادة السياسية والقناعة باهمية الموضوع، فاقرت الجمعية العامة القرار ١/٥٦، بينما اعتمد مجلس الامن القرارين ١٣٦٨ و ١٣٧٣. وقد شكلت هذه القرارات، التى صدرت عن هذه الهيئة الدولية والتي تمثل جميع ثقافات العالم ومذاهبه وشعوبه، الانطلاقه الرسمية للحملة الدولية ضد الإرهاب.

اما بلدي، الاردن، فهو من بين الدول التى عانت من الإرهاب وشروره، فقد استهدف الإرهابيون رموزه، ومواطنيه، ومصالحه بسبب مواقفه المبدئية، والتي يأتي في مقدمتها محاربة الإرهاب نفسه. فقد كنا على الدوام في طليعة كل جهد دولي يهدف إلى ملاحقة هذه الآفة، والتعامل معها، بما في ذلك تجفيف منابعها تمهيداً لاجتثاثها والقضاء عليها. ومثل ذلك كان موقف الاردن واضحاً وحاسماً في رفض وإدانة كل صور الإرهاب واشكاله. وقد أعلنا قناعتنا هذه ضد الإرهاب بغض النظر عن مصدره، والجهة التي تمارسه، ومهما كانت هوية ضحاياه دون اي تمييز، ودون قبول اي تبريرات مهما استندت إلى إعتبارات الدين او العرق او الجنسية. لذلك تعاملنا مع كافة أشكال الإرهاب وصوره كأعمال إجرامية.

وفي السياق نفسه، وبناء على قناعتنا أن استئصال آفة الإرهاب هو هدف مشترك لدولنا ومجتمعاتنا فإننا نلفت الانتباه إلى بعض المحاولات والتوجهات غير البريئة والتي تحركها دوافع خبيثة ونوايا سيئة للربط بين

الإرهاب وديانة معينه او ثقافة محددة. إنكم تشاركونني الرأي بأن التصدي الفعّال لمثل هذه المحاولات والجهود المريبة امر ضروري، ولا مفر منه، لاسيما اذا ما اريد للجهد الجماعي المنظم ان يستمر لحين تحقيق الهدف الاهم له وهو القضاء على الإرهاب وتصفيته.

السيد الرئيس،

إن الوضع في منطقة الشرق الاوسط في غاية الخطورة. فالاوضاع هناك تتطور من سيء إلى أسوأ على غير صعيد، وخاصة في فلسطين المحتلة. إن قيام اسرائيل باعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، واستمرار هذا الاحتلال والاجراءات والسياسات المرافقة لذلك، وخاصة سياسات الإغلاق والحصار، قد خلق وضعاً معيشياً لا يحتمل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. لقد دفع هذا الوضع غير المقبول العديد من المنظمات الانسانية والجهات الدولية إلى اعلان حالة الاستنفار لأن اجراءات اسرائيل المتمثلة بخنق الشعب الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً بهدف تركيعه ودفعه إلى التنازل عن حقوقه قد بلغت درجة من الخطورة لا يمكن السكوت عنها. لقد تضاعفت حالات سوء التغذية بين اوساط الشعب الفلسطيني ، وتفشت الامراض المرتبطة بسوء التغذية والجوع، لاسيما بين الاطفال والنساء والشيوخ. واصبحت هذه الممارسات مصدرا للاحباط واليأس الذي بدوره يولد الكراهية والحقد والعنف. ولذلك لابد من التصدي لهذا الامر ومعالجته فوراً. وإننا نتوخى ان تأتي الخطوة الاولى من اسرئيل التي يجب ان تبادر إلى انهاء احتلالها للمدن الفلسطينية دون تأخير، وان تقلع عن سياسة الاغلاق والحصار. ان من مصلحة اسرائيل ان تبادر الى تبنى سياسات اكثر إيجابية

تجاه الفلسطينيين من اجل اعادة الثقة بين الجانبين، وترميم قيم التعايش والتفاهم بين الشعبين. إن نهج اسرائيل الحالي القائم على الانفعال والاستخدام المفرط للقوة يعمق البغضاء والكراهية، ويمول العنف.

ومع ترحيبنا ببوادر الانفراج التي تلوح في الافق، والتي عبر عنها عمليا الاتفاق الذي توصل اليه الجانبان- الفلسطيني والاسرائيلي- في ٢٠٠٢/٨/١٩، والقاضي ببدء انسحاب اسرائيل من بعض المدن الفلسطينية التي كانت قد اعادت اسرائيل احتلالها؛ فاننا ندعو هذه الاخيرة الى التنفيذ الأمين والسريع لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٠٢ الذي ينص على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من المدن الفلسطينية.

ان الاردن وهو يقف- من منظور سياسي وانساني- ضد استهداف المدنيين الاسرائيلين، ويتفق مع وجوب معالجة كافة القضايا الامنية، ليرى، في الوقت نفسه، ان السبيل الوحيد للتعامل الفعال مع المشكلة الفلسطينية - الاسرائيلية يكمن في اعادة استئناف عملية السلام برمتها من حيث توقفت ووفق مرجعياتها الثابتة المتفق عليها، والقائمة على ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتشمل بما فيها الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لقرارات مجلس الامن الدولي، والتي في مقدمتها القرارات ٢٤٢،٣٣٨،٤٢٥،١٣٩٧.

وفي هذا السياق، اود ان اشدد على اهمية المبادرة التي تبناها القادة العرب في مؤتمر القمة العربي الذي التأم في بيروت خلال شهر اذار الماضي ، وما تضمنته تلك المبادرة المتوازنة من افكار وطروحات عملية تبين، بما لا يدع مجالا للشك، الالتزام العربي الصادق بالسلام العادل والدائم والشامل. لقد مثلت تلك المبادرة التزام الدول العربية بالدخول في اتفاقيات سلام مع دولة اسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة حتى حدود ما قبل ٥ حزيران عام ١٩٦٧، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وايجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إنني اتوقع ان ترتقي الحكومة الاسرائيلية إلى مستوى تطلع الشعوب العربية والشعب الاسرائيلي للعيش بسلام وعدل وكرامة، وان تتجاوب مع تلك المبادرة المتوازنة والصادقة والمقبولة من جميع الدول والاطراف المعنية بعملية السلام. فقد أتت هذه المبادرة متفقة مع التصور والالتزام الذي عبر عنه فخامة الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، لشكل وهدف الحل النهائي على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي، والمبني على قيام دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة اسرائيل خلال فترة اقصاها منتصف عام ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، فإن الاردن يدعم الجهود الرامية الى صياغة خطة عمل واضحة على اساس بلورة تصور يؤدي لتنفيذ التزام فخامة الرئيس بوش من خلال: اولاً، بيان الألتزامات المترتبة علـــى الطـــرفين، الفلسطيني

والاسرائيلي. وثانياً، وضع جدول زمني واضح لمراحل تنفيذ هذه الالتزامات على ان لا يسمح بتجاوز موعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بأي حال من الاحوال، عن منتصف عام ٢٠٠٥. وثالثاً، الاتفاق على تشكيل هيئة رقابة دولية تشرف على هذه الترتيبات وتراقب اجراءات تنفيذها.

إننا نأمل ان تتم مناقشة هذا التصور خلال اجتماع اللجنة الرباعية الدولية الذي سيلتئم في نيويورك بعد ايام ليتم اقراره ويصبح برنامجاً، وخطة عمل، والتزاماً دولياً متكاملاً وشاملاً، وان تباشر الاطراف في تنفيذ ذلك على اساس محدد تكون نتيجته اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. كما نأمل أن يكون هذا الانجاز دافعا لهدف الوصول الى سلام شامل على المسارين السوري- الاسرائيلي واللبناني- الاسرائيلي خلال نفس الفتره.

السيد الرئيس،

إن الاردن، انطلاقاً من تمسكه بمبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق، لاسيما المادة الثانية/ الفقرة الرابعة، التي تحظر استعمال القوة، او التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، وتحصر هذا الحق في مجلس الأمن ليباشره في حال وقوع ما يشكل خرقاً للامن والسلم الدوليين، يرى بأن السبيل الوحيد لتسوية الامور العالقة بين الامم المتحدة والعراق يجب أن يتضمن التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصله كافة، وبشكل كامل، بما فيها تلك المتعلقة بالاسرى الكويتيين والمفقودين، وبعودة المفتشين.

إن هذا، اذا ما تم، سوف يجنب الشعب العراقي،الذي طال أمد معاناته، اي عمل عسكري، حيث ان مثل هكذا عمل سيزيد من تلك المعاناه. ناهيك عن ان التوصل الى مثل هذه الصيغة سوف يجنب المنطقة اثار العمل العسكري.

وفي سياق التأكيد على مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية، فاننا ندعو جمهورية ايران الاسلامية الى التجاوب مع دعوة دولة الامارات العربية المتحدة للوصول الى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، ونحثها على قبول احالة هذه القضية الى محكمة العدل الدولية. كما نشجع الجهود التي يبذلها الطرفان في قبرص الى ايجاد حل سلمي عادل للقضية القبرصية، وندعو الى التوصل الى حل سلمي للنزاع بين الهند وباكستان حول كشمير. ولا نشك بان الجمعية العامة سوف تدعم هذه الجهود وتؤازرها.

السيد الرئيس،

ان الاردن، إذ يعي طبيعة المتغيرات التي طالت بنية العلاقات الدولية، والبيئة الدولية في العقد الأخير، ليشدد على ضرورة مواكبة الأمم المتحدة هذه المتغيرات، والتعاطي الفعال معها لتظل المظلة التي ينطوي تحتها التعاون والتفاعل الدوليين بكافة مظاهره، ولتظل ايظا التعبير الصادق عن طموحات وآمال بني البشر جميعاً. وهنا أود أن أشيد بسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان. فنحن نرى أن بعد بصيرته، وعلو همته، وسعة صدره هي سجايا شخصية تعزز عمل الأمم المتحدة في كل مجالاتها الإنسانية والسياسية. فله منا مرة أخرى كل التقدير والمؤازرة.

وفي هذا السياق، لا يفوتني ان اشير الى ترحيبنا الحار بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ودخول نظامها الاساسي حيز النفاذ، ونعبر عن الامل في ان يعزز هذا الامر المبادئ والمقاصد العظيمة التي قامت الأمم المتحدة على اساسها. كما وأوكد على دعمنا المطلق لكل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، وتنشيط دورها بما في ذلك الجهود الهادفة إلى اصلاح المنظمة، واعادة النظر في عضوية مجلس الأمن الدولي بهدف توسيعه ليعبر اكثر عن الواقع الدولي الجديد.

ختاماً، آمل ان يكون التوفيق حليفنا، وان يكون نصيب اعمالنا في هذه الدوره النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،